التى نهى آدم عن الأكل منها، ولا لبيان الحيوان الذى تقمصه الشيطان ليزلهما، ولا ما كان من تفصيل الحوار بين الله تعالى وآدم، ولا للبقعة التى طرد إليها آدم بعد خروجه من الجنة ولكن التوراة تعرضت لكل ذلك وأكثر منه، فأبانت موطن الجنة، وموضع الشجرة إلخ، وقد نقل المفسرون قصة آدم وإبليس فى تفسيرهم كما ذكروا كثيرا من قصص الأنبياء وغيرها، ومن المعروف أن الرسول - ﷺ - حين أذن بالتحدث عنهم أمرنا ألا نصدقهم ولا نكذبهم فأى تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نقرنها بكتاب الله ونضعها منه موضع التفسير أو البيان.

وقد أشار المؤلف الدكتور عبدالله شحاتة إلى أنواع الإسرائيليات وأقسامها، وهى ثلاثة أقسام: القسم الأول: ما يعلم صحته بأن نقل عن الرسول - ﷺ - نقلا صحيحا، أو كان من الشرع شاهد يؤيده، ومنه تعيين اسم صاحب موسى - عليه السلام - بأنه الخضر فقد جاء هذا الاسم صريحا فى حديث البخارى، وهذا القسم بنوعيه مقبول صحيح.

أما القسم الثانى: فهو ما يعلم كذبه بأن يناقض ما عرفناه من شرعنا، أو يكون مخالفا لما يقرره الفعل، وهذا القسم لا يصح قبوله ولا روايته.

أما القسم الثالث: فهو المسكوت عنه، فلا هو من قبيل الأول ولا هو من قبيل الثانى، وهذا القسم نتوقف فيه فلا نصدقه ولا نكذبه.

وذهب ابن كثير إلى جواز رواية هذا القسم، وتابعه فى هذا الشيخ محمد حسين الذهبى فى كتابه «التفسير والمفسرون»، ولم يوافقه فى ذلك المحقق الشيخ أحمد شاكر، لأن رواية هذا القسم بجواز تفسير القرآن إقرار له وتصديق به قال ابن كثير: «ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتضاد فإنها على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا، مما نشهد له بالصدق فذلك صحيح. والثانى: ما علمنا كذبه لما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته لما تقدم.

وهو حديث: «بلغوا عنى ولو آية، ومن كذب علىَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».